الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.25

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
8 March 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ، الساعة ٩/٣٠

الرئيس: السيد بلاريزو ..... (بيرو)

ثم: السيد رمضان (نائب الرئيس) .....(لبنان)

ثم: السيد بلاريزو ..... (بيرو)

المحتويات

البند ٩٠ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

(ب) الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-59133 (A)

0459133

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

البند ٩٠ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (A/59/115)

(أ) الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة(A/59/135)

(ب) الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/59/3 (Chap.I)، A/59/84-E/2004/53، A/59/85-E/2004/68، A/59/386 وA/59/387)

١ - السيد سيفيلي (الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقارير الأمين العام بشأن ما يلي: البيانات الإحصائية الشاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٢ (A/59/84-E/2002/53)؛ والبيانات الإحصائية الشاملة بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لعام ٢٠٠٣ (A/59/386)؛ والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/59/85-E/2004/68)؛ والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: استنتاجات وتوصيات (A/59/387).

٢ - وأضاف قائلا إن منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء، كانت تستشعر أثناء حوار الأسبوع السابق بشأن الاستعراض الشامل للسياسات قدراً أكبر بالأهمية العاجلة لكيفية تحقيق الترابط على المستوى الميداني وتوجيه تعاون الأمم المتحدة في ميدان التنمية صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية. وهناك إدراك أدق لحجم الطلبات على التعاون الإنمائي ومن أجل أن تعمل المنظومة بكامل طاقتها لتلبيتها. كما أسفر الحوار عن إدراك جيد لمدى التعقيد في صياغة وتفعيل الاستجابات. وقال إن المزيد من الفعالية والتلاحم، والأهداف المحركة للإصلاح، تعتبر بشكل متزايد أدوات لبلوغ أقصى النتائج بدلا من الغايات في حد ذاتها. وفي هذا المضمار، تعتبر خطط وأولويات البلدان على حدة علامة هادية أساسية يجب أن يحدّد ويقاس بها مدى التلاحم والفعالية.

٣ - وأضاف قائلا إن هدف تسخير جميع القدرات المتوافرة في المنظومة يستلزم ضمان أن يستفيد البلد من جميع ما يتعين على المنظومة أن تقدمه، ليس هذا فحسب، بل أيضا ضمان أن توضع بشكل فعال القدرات في جميع القطاعات المتوافرة في المنظومة وتتماثل مع الأولويات الوطنية الأساسية تحت تصرف البلد، بغض النظر عما إذا كانت أم لم تكن المنظمة المعنية وكالة مقيمة. وبمقتضى هذا النهج، تعتبر السيطرة الوطنية نقطة انطلاق وهدفا أساسيا للجهد المبذول لتعزيز التعاون على نطاق المنظومة. وفي هذا السياق، يعتبر دور المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة لا غنى عنه في تيسير الحوار مع الحكومات وفي دعم التنسيق الوطني، الذي يعتبر بدوره عنصرا أساسيا في الريادة والتملك على المستوى الوطني.

٤ - واستطرد قائلا إن هناك أيضاً إدراك متزايد للعلاقة الحرجة بين ورقات استراتيجية الحدّ من الفقر وإطارات الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغير ذلك من أدوات البرمجة على المستوى القطري. وانتقل إلى مسألة الموارد، فأشار إلى جملة أمور، من بينها أن الانتقال من نهج يحركه العرض إلى نهج يحركه الطلب إزاء التعاون الإنمائي من الأمم المتحدة، إنما يحتاج إلى أن يصاحبه تأمل أساسي بشأن مدى كفاية الموارد بالنسبة إلى الطلب الفعلي. ومثل هذا التأمل يجب أن يشمل الطرائق الأساسية للتمويل. وهذه المسألة يجب أن تعالج

بطريقة علنية متروّية عبر البرامج والأموال وغير ذلك من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وتولى السيد رمضان (لبنان): نائب الرئيس، رئاسة المجلسة.

٦ - **السيدة هايزر** (المدير التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت في معرض تقديمها التقرير عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/59/135) إن عددا من التقييمات الأخيرة عن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أظهرت نتائج مختلطة. وفي الواقع، رغم أن سياسات وخطط عمل بشأن المساواة بين الجنسين اعتمدها ما يزيد على ١٢٠ بلدا، ورغم صدور تشريعات لتعزيز حقوق المرأة في الأرض والملكية، ولزيادة تمثيلها السياسي والمعاقبة على العنف الذي يستند إلى نوع الجنس، فقد أخفقت القوانين والسياسات والبرامج في كثير من الأحيان في أن تؤدي إلى أفعال. وقالت عندما تصبح المساواة بين الجنسين مسألة شاملة، تصبح في كثير من الأحيان غير مرئية، مثل أثر السياسات الإنمائية على المرأة ودورها في تشكيل هذه السياسات. زيادة على ذلك، فإن خبراء المسائل الجنسانية داخل الأمم المتحدة يفتقرون في الغالب إلى المكانة والوقت والموارد والقدرة على التأثير في عملية صنع القرار وعلى دعم المجالات التقنية. وأخيرا، بغية تعزيز المساءلة وتحويل الكلمات إلى أفعال، تحتاج الأمم المتحدة إلى اتخاذ نهج قوي ومتماسك في دعم تنفيذ الأولويات الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين والمبينة في كثير من الخطط والقوانين الوطنية.

٧ - واستطردت قائلة إن وجود قدر أكبر من المساءلة عن تقديم التزامات بشأن المساواة بين الجنسين يتطلب أدوات أفضل. فصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يولي أولوية عالية لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى توليد واستخدام وبناء قدرة مستدامة في البيانات المتفرقة حسب نوعي الجنس. كما أن الميزنة التي تستجيب للاعتبار الجنساني تعد ذات أولوية عالية. وفي الواقع، يدعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مبادرات الميزنة التي تستجيب للاعتبارات الجنسانية في كل منطقة. فالشيء الذي اتضح من التقدم المحرز هو أنه لتغيير الحقائق الواقعة للحياة اليومية للمرأة، يجب تنفيذ القوانين والسياسات ويجب تغيير المواقف والممارسات. ولكي يحدث هذا، يعتبر من الأمور الأساسية وجود شراكات مستديمة ومراقبة وموارد، وخصوصا على المستويين الوطني والإقليمي؛ ويجب على الوكالات القائمة أن تتبادل الممارسات الجيدة.

٨ - وأضافت تقول إن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، داخل منظومة الأمم المتحدة يرأس فرقة عاملة من الاختصاصيين في مسألة المساواة بين الجنسين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشعبة النهوض بالمرأة. وقد خلصت فرقة العمل إلى نتيجة مؤداها أن المنظمة تحتاج إلى إعداد مجموعة مترابطة من مؤشرات الأداء بشأن المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لضمان أن تتوفر لهؤلاء الذين يعملون بشأن المساواة بين الجنسين الأقدمية والموارد والقدرة، للاستفادة بشكل أفضل من الخبرات الفنية الموجودة بشأن المساواة بين الجنسين، ولوضع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في وضع أكثر فعالية ولضمان توفير الموارد الكافية له.

جلسة تساؤلات وإجابات

٩ - **الرئيس:** تساءل عما هي خيارات التمويل المختلفة المتوافرة في الجهود الرامية إلى ضمان تدفق يمكن التنبؤ به في الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

١٠ - **السيد سيفيلي** (الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى تقرير بشأن تمويل

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي قدمه الأمين العام قبل سنتين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك إلى ''توافق آراء مونتيري'' للمؤتمر الدلي لتمويل التنمية. وقال إنه ينبغي معالجة المسألة برمتها بحيث تؤخذ في الحسبان جميع الخيارات المتاحة والسياسات في فرادى البلدان وما يحدث في الصناديق والبرامج على انفراد. وأضاف أن الفكرة تدور حول الانتقال من نهج يحفّزه العرض إلى نهج يحفّزه الطلب.

١١ - **السيدة ريفينغتون** (كندا): تساءلت كيف يمكن للوكالات المتخصصة أو الوكالات غير المقيمة التي لا تتوفر لديها الإرادة أو القدرة على إقامة وجود قطري أو إقليمي أن تشارك بشكل أكثر فعالية في العملية على المستوى القطري.

١٢ - **السيد ايسيل** (غانا): قال إنه يريد أن يعرف كيف تُنسب البلدان ذات الظروف والمستويات الإنمائية المختلفة إلى الأهداف الإنمائية العالمية الشاملة الواردة في إعلان الألفية وكيف تتوافق مع الصورة منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والنظم المتعددة والثنائية الأطراف.

١٣ - **السيد كوغدا** (بوركينا فاصو): تساءل عن التدابير التي يجري اتخاذها لضمان أن تتمكن المنظمات غير المقيمة من العمل في الميدان، وتساءل كيف يمكن معايرة التمويل والمدفوعات في ضوء إعادة التوجيه الجديدة.

١٤ - **السيد سيفيلي** (الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال في إجابته على التساؤل الذي طرحته كندا أن الفكرة ليست في تشجيع مزيد من الوكالات بأن تكون لها مكاتب في الميدان، ولكن الأحرى هو تعزيز التنسيق بين المكاتب الميدانية القائمة. وينبغي بذل كل جهد ممكن لكي يكون مستجيبا لاحتياجات ومتطلبات البلدان. وقال إن هيكل المكاتب الميدانية تحدده عوامل كثيرة، بما في ذلك المناهج المختلفة للمركزية مقابل اللامركزية ومدى توافر الموارد. وينبغي أن يحرص الفريق القطري المقيم والمنسق المقيم على أن يضعا ضمن بنود الأولوية ضمان أن توجه جميع قدرات المنظومة صوب الاستجابة للمتطلبات القطرية. أما الوكالات غير المقيمة، فمن جانبها، ينبغي أن تدرك أن إسهامها سيكون جزءا من مجهود أوسع نطاقا. فإذا سادت مجموعة المواقف المستقرة على المستوى القطري وفيما بين الوكالات، تكون الردود كثيرة وتجيئ بشكل طبيعي. فبموجب اتفاق بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، يوضع خبير من اليونيدو تحت تصرف المنسقين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويلزم القيام بمزيد من الأعمال لاستكشاف إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة للتنسيق. والمسألة تعتبر على درجة من الأهمية، مع مراعاة أن الأبعاد الرئيسية لخطط التنمية، من التجارة إلى كثير من جوانب القطاع الإنتاجي، تشملها بشكل حصري تقريبا وكالات ليس لها مكاتب في الميدان.

١٥ - **السيد خان**(مدير شعبة الدعم والتنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي): قال في رده على التساؤلات المطروحة من غانا، أن نظام الأمم المتحدة للتعاون يستطيع أن يساعد وقد ساعد فرادى البلدان النامية على ترجمة الأهداف الإنمائية الواردة في الألفية وفقا لظروفها وأولوياتها وأحوالها. وهذا واحد من المهام الرئيسية لنظام الأمم المتحدة الخاص بالتعاون الإنمائي. ومع ذلك، يجب أن يتم بشكل واضح إقرار العمل القيادي والسيطرة من جانب البلدان على برنامج العمل. وينبغي أن تدور منظومة الأمم المتحدة برمتها حول أولويات البلدان واستراتيجياتها استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: استنتاجات وتوصيات (A/59/387) وجّه الانتباه إلى هذا

العنصر، وخصوصا في المجموعة الأولى من التوصيات، الواردة في الفقرة ١٧ (أ) و (د).

١٦ - واستطرد قائلا إن البعد الآخر للمسألة هو التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والأنظمة الثنائية الأطراف. وهناك مرة ثانية أهم عنصر وهو حسن التوجيه والتملك من جانب البلد المعني. فهناك عدد من الأدوات الهامة متوافرة لدى المنظومة، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والبلدان أنفسها والوكالات الثنائية أن تؤسس برامجها استنادا إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم وجود نهج مترابط على مستوى المنظومة وعلى المستوى القطري ويكون مستجيبا للأولويات الوطنية وأن ينحاز إلى صف الاستراتيجيات الوطنية. فإذا أمكن تحقيق ذلك وإذا شاركت الجهات المانحة الثنائية، فيمكن أن يحدث تحول أساسي في الطريقة التي ينفَّذ بها التعاون الإنمائي على المستوى القطري.

١٧ - وفيما يتعلق بالتساؤل الذي طرحته بوركينا فاصو بشأن تخصيص الموارد، قال إن الموارد يمكن تجميعها ويمكن أن تصدر عن عمليتي التقييم والمراقبة عناصر في حاجة إلى المعالجة. ومن ثم يمكن لنظام خاص بالنتائج والمكافآت أن يكون مساعداً كأساس لمزيد من تخصيص الموارد.

١٨ - **السيدة هايزر** (المدير التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة): قالت في معرض إشارتها إلى السؤال بشأن الوكالات غير المقيمة والبدائل الممكنة أن المسألة هي كيف يمكن للمراكز الإقليمية أن تصبح مراكز تقنية بحيث تستطيع أن تساعد الأفرقة القطرية. والمسألة الأخرى الجديرة بالتمحيص هي بخصوص تقاسم الموظفين واستخدام تكنولوجيا المعلومات المتاحة لإيجاد شبكات معرفة لتقديم الخبرة الفنية متى كانت مطلوبة. ومن ثم فإن المنظمات غير المقيمة لن تحتاج إلى وجود دائم في الميدان بيد أنها يمكنها أن تتواجد عند الحاجة. وفي استكشاف هذه الإمكانية ينبغي أن تعمل أيضا على إعداد استراتيجيات انسحاب.

١٩ - وفيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات الحد من الفقر، أكدت على أهمية العمل لتخفيف أو إزالة الحواجز التي تعرقل توليد الثروة مثل القيود على تملك الأراضي، وسُبل الحصول على المياه والوصول إلى الطرق، ضمن أمور أخرى. ومن الأهمية بمكان أن يكون في الاستطاعة رسم صورة مكانية للفقر، وخصوصا لتأنيث الفقر، ولاستبانة قطاعات النمو التي تشترك فيها المرأة، ولتحسين سُبل النفاذ إلى الأسواق أمام النساء المنتِجات للبضائع، لكي لا ينشغلن فحسب بإنتاج بضائع وخدمات قليلة القيمة. وينبغي أن ترتبط استراتيجيات الحد من الفقر بجدول أعمال التبادل التجاري. وينبغي أيضا بذل الجهود لمعاونة النساء في البلدان الخارجة من حالات الصراع أو على حافة الصراع وضمان أن تتصدى استراتيجيات الحد من الفقر للأسباب الجذرية للصراع المتعلقة بالاستبعاد وعدم المساواة.

٢٠ - وعاد السيد بلاريزو (بيرو) إلى تولي رئاسة الجلسة.

٢١ - **السيد الناصر** (قطر): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، فقال إن التدابير التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة حاليا لتحسين تنظيمها وتخطيطها على المستوى القطري يجب أن تستند إلى برامج أعمال إنمائية وطنية وأن توجه إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية وغير ذلك من الأهداف المتفق عليها دوليا من خلال استراتيجياتها الوطنية. وينبغي أن يصبح حق التملك هدفا من أهداف المساعدة الإنمائية؛ وتحتاج القدرات الوطنية إلى تصميم وتنفيذ

سياسات إنمائية محلية إلى تعزيزها ودعمها من العاملين الميدانيين التابعين للأمم المتحدة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ٧٧ والصين تشاطر الآخرين تماما الشواغل المقلقة وتوصيات الأمين العام بشأن الحاجة إلى ضمان التمويل الوافي والثابت الذي يمكن التنبؤ به من أجل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة. وينبغي استكشاف آليات جديدة للتمويل، وينبغي تحسين تدابير التنسيق والتبسيط. واستدرك قائلا إنه من الأهمية التأكيد على أن نوعية الموارد وليس كميتها فقط هي التي تحدد أثر الأنشطة التنفيذية في الميدان. وينبغي أن تكون الميزانيات الأساسية المتعددة السنوات، وليست مجرد موارد مخصصة هي الأدوات الأساسية لتمويل التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، وذلك لضمان التخطيط الذي يمكن التنبؤ به وضمان استجابة مترابطة للأهداف المتفق عليها من أطراف متعددة. وينبغي الاهتداء بالمرونة وبالنهج النفعي العملي من أجل إحراز المزيد من التقدم في قيام الكيانات التابعة للأمم المتحدة بدورها الفعال وفقا لاحتياجات كل بلد؛ ومن الأهمية تسهيل المشاركة الجوهرية للكيانات غير المقيمة في العمليات على المستوى القطري على النحو الذي تتطلبه برامج الأعمال الإنمائية الوطنية.

٢٣ - ومضى قائلا إن الأمر يستلزم إدراج المساواة بين الجنسين ومراعاة الاعتبار الجنساني في البرامج القطرية باعتباره واحدا من الأهداف الأساسية للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. كما أن دعم المنظمة المقدم إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الأزمة إلى التنمية يتطلب صياغة دقيقة لاستتباب السلام ومنع الصراعات والمساعدة بعد انتهاء حالات الصراع. وينبغي ألا تقتصر هذه المساعدة على تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل؛ فالمساعدة المطلوبة أثناء مرحلة الانتعاش تستلزم مختلف الأدوات وتمويلا إضافيا. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الأهمية المتزايدة للترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في تصميم المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف، وخصوصا في حالة المبادرات عبر الحدودية. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار البعد الإقليمي للتعاون الإنمائي في الترتيبات المشتركة بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن ينعكس تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة الإنمائية وأن يدعم هذا من خلال إقامة الشبكات وعمليات التبادل ليس فقط فيما بين البلدان النامية بل أيضا بالتعاون مع الشركاء المانحين الآخرين.

٢٤ - وأردف قائلا إن الفعالية والمصداقية يتوقفان على نتائج إنمائية ملموسة. ومن المبادئ الأساسية ضمان إجراء تقييم مناسب للمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة استنادا إلى النقاط الإرشادية الإنمائية المتفق عليها مع البلد المتلقي. فمراقبة وتقييم مهام المنظمات منفردة وكذلك مهام المنظومة في مجموعها ينبغي أن يحظى بأولوية عالية. ومن الشروط الأساسية الأخرى ضمان أن تستخدَم أموال التنمية بأكفأ طريقة وأن تخصص إلى المهمة الأساسية لدعم الأنشطة الإنمائية. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتقليل النفقات غير الإنمائية إلى أدنى حد.

٢٥ - وأوضح أن مجموعة الـ٧٧ والصين تؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: استنتاجات وتوصيات (A/59/387). واستدرك قائلا إنه يود أن يوضح شيئا إزاء موقف المجموعة بشأن بعض هذه التوصيات. فعلى وجه الخصوص، تود المجموعة أن تؤكد على الدور الرئيسي الذي يؤديه المنسق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأهمية التقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ودور المراقبة التي تقوم به مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وعلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تستخدم مختلف الوسائل، مثل إقامة

الشبكات، وتبادل الخبراء وإجراء الاتصالات المنتظمة فيما بين الوكالات، لتيسير المشاركة في العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال كيانات ليس لها وجود في داخل البلد. وبالمثل ينبغي أن تستكشف الكيانات غير المقيمة وتنفذ طرقا عملية للتعاون داخل المنظومة لضمان أن معارفها وخبراتها الفنية تستخدم بأنسب وأكفأ طريقة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن توصيات الأمين العام تبين أن التخطيط المضطلع به من خلال عملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن يكون داعماً للخطط الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر. واستدرك قائلا إنه ليس من الواضح كيف ستتفاعل المساعدات المالية والتقنية المقدمة من مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر مع التقييمات القطرية المشتركة وإطارات عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن الأهمية ضمان الترابط بين جميع المكونات السياساتية المختلفة والتملك القطري لهذه المكونات السياساتية.

٢٧ - وأضاف قائلا إن أهمية وفعالية التقييمات القطرية المشتركة وإطارات عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ستبقى محدودة إذا لم يتم بشكل صحيح توضيح المساعدات المقدمة من مؤسسات بريتون وودز مع المساعدة المقدمة من بقية منظومة الأمم المتحدة. وبوجه عام، فإن عملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتركز أساسا على المسائل الإنسانية والاجتماعية والبيئية والمسائل المحلية الاقتصادية الجزئية في حين أن السياسات الاقتصادية الكلية مثل التمويل والتجارة وكذلك تدابير الحد من الفقر تعالج من خلال استراتيجيات الحد من الفقر ولهذا فإنها ترتبط بمساعدات مؤسسات بريتون وودز. وقال إن هذا تقسيم زائف لبرامج الأعمال الإنمائية، ويتوقف على كل بلد نامٍ أن يقرر كيف يكفل الترابط بين هذه الأدوات المختلفة وفقاً لاحتياجاته الخاصة. وفي السياق نفسه من الضروري فحص دور المساعدة المقدمة من منظمة التجارة العالمية في مجال قواعد التجارة الدولية. وقال إن تقرير الأمين العام يطالب بشراكات مشتركة بين الوكالات وشبكات للمعرفة، بما في ذلك الكيانات غير المقيمة، ويطالب بأن تشمل التوصيات مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تكون هذه الترتيبات المشتركة بين الوكالات متسمة بالمرونة والنفعية العملية وتهدف إلى مضاعفة الفوائد المتأتية من الخبرات المختلفة القائمة في أسرة الأمم المتحدة.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتوصية بشأن تمويل العمليات الميدانية التي تقوم بها الأمم المتحدة، ينبغي أن ينشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي فريقا عاملاً حكوميا دوليا لبحث إمكانية التنبؤ واستقرار وكفاية تمويل العمليات الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة وكذلك آليات التمويل الجديدة والبديلة. وينبغي للمجلس أيضا أن يضطلع بشكل منتظم، باستعراض شامل للاتجاهات والمنظورات الخاصة بالموارد المالية للتعاون الإنمائي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة بالمقارنة إلى أشكال أخرى من المساعدة الإنمائية الدولية. وفي ضوء توافق الآراء بشأن الحاجة إلى ترابط في متابعة الأهداف الإنمائية، يتعين على الشركاء المانحين أن يتفحصوا بدقة ما إذا كانت نهجهم إزاء التمويل فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وغيرها من المبادرات الثنائية تتفق مع أهداف الترابط والتنسيق والفعالية من حيث التكاليف.

٢٩ - ومضى قائلا إنه من الأهمية أيضا إحراز تقدم في إدارة العمليات الميدانية للأمم المتحدة. فاللامركزية وتفويض السلطة وتبسيط اللوائح المالية والترتيبات المرنة فيما يتعلق بالأفراد العاملين والخدمات والمباني المشتركة يلزم وضعها في الاعتبار في ضوء الفعالية والنتائج. ويعتبر من الأولويات أن يوجد مزيد من التعاون المشترك بين الوكالات في الميدان

وكذلك في المقر. وينبغي أن يكفل مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مشاركة وإدراج جميع كيانات الأمم المتحدة في العمليات الميدانية بما في ذلك الكيانات غير المقيمة.

٣٠ - واختتم قائلا إن التنمية كانت وستظل واحدة من المسؤوليات الأساسية للنظام المتعدد الأطراف. فالأمن الجماعي له وجهان-المكون الأمني والمكون الاقتصادي- ويتعين على الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها معالجة المكونين سوياً بالاهتمام على قدم المساواة. الجهود المبذولة لمنع الصراعات ليس لها مغزى ما لم تعالَج الجذور الاقتصادية لهذه الصراعات. ومن المصلحة المشتركة للجميع ضمان أن تكون التنمية على قمة الجهود المتعددة الأطراف وأن يكون الأمن الجماعي الاقتصادي أولوية عليا في التعاون المتعدد الأطراف.

٣١ - **السيد فان دين بيرغ** (هولندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة للانضمام وهي بلغاريا وكرواتيا ورومانيا وتركيا وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة وهي ألبانيا وصربيا والجبل الأسود، فقال إن القرار الذي يتعين اعتماده أثناء الدورة الحالية بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يؤكد على أهمية الإطار الشامل لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية وأن يدعو البلدان إلى أن تركز استراتيجياتها الوطنية المراعية لاحتياجاتها الخاصة على البرنامج الإنمائي لعام ٢٠١٥، مصممة الأهداف الإنمائية وفقا لوقائعها وطموحاتها المحددة.

٣٢ - وأوضح أن بيئة المعونة الدولية آخذة في التغيُّر بسرعة. واستنادا إلى توافق آراء مونتيري، يمكن توقع الموارد المتعلقة بالتنمية بأن تزيد في السنوات القادمة. فكثير من مقدمي المساعدات الدولية من أجل التنمية قد فوضوا سلطة اتخاذ القرارات بشأن التمويل إلى مستوى لا مركزي. وأصبح الاتجاه في طرائق التمويل يميل إلى تأكيد أقوى على دعم الميزانية والبرامج القطاعية. وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة لنفسها موقعا استراتيجيا في هذه البيئة الدينامية بالتركيز على ما تفعله على أفضل وجه: وهو تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك القدرات المحلية لإدارة الأشكال الجديدة من الدعم وتنفيذ أنشطة ملموسة تتصل استراتيجيا بالاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. ويمكن لطرائق المعونات الجديدة أن تعطي الأمم المتحدة مساندة أكبر بشأن كيفية استخدام الموارد في متابعة الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - ومضى قائلا إن نقص التمويل الكافي في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لا يبرر الإخفاق في الأداء بأقصى كفاءة وفعالية داخل إطار التمويل الحالي. ولاجتذاب موارد من أجل برامج الجهاز، يتعين عليه أن يواصل برنامجه للإصلاح بقوة وأن يحد من التشرزم وأن يتجنب المنافسة والازدواجية والتداخل. وينبغي أن يكون هناك المزيد من التبسيط والتنسيق، مع وجود أهداف واضحة ومواعيد محددة للسنوات الثلاث القادمة. ويتعين وجود نهج مشترك ومترابط يحفزه الطلب ويتسم بالبرمجة الاستراتيجية بحيث يركز على الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بجميع عمليات الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهذا النهج يتعين أن يتصف بالتوفيق والتنسيق مع الشركاء الآخرين وأن يساير العمليات والأولويات الوطنية ولا يمكن أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تؤدي المهام الموكلة إليها دون وجود قاعدة للتمويل الذي يتسم بالكفاية والأمان وإمكانية التنبؤ به. وينبغي يصاحب إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي زيادة كبيرة ومستديمة في التمويل الأساسي المخصص للأنشطة التنفيذية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي عملية دينامية للتشاور بشأن كيفية تحقيق

هذا الهدف. وينبغي إجراء المزيد من التحليل لطرائق التمويل مثل الاشتراكات المقررة والاشتراكات موضع التفاوض والتبرعات.

٣٤ - ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي أن يعمل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على تعديل دوراهما لتوافق دورة التخطيط الوطني القائمة. وينبغي أن يستعاض بالتحليل المشترك بشكل متزايد عن التحليل المتكرر للوكالات منفردة. ولا ينبغي أن يكون إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تجميعا لمقترحات أو مشاريع وبرامج جارية من فرادى الوكالات. وبدلا من ذلك، يلزم إيلاء الاعتبار إلى إطار عمل مترابط للبرمجة والمراقبة وإلى مساهمة الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في مجموعه في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. والمسألة الأساسية لمنع هذا الفريق والوكالات غير المقيمة في إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هي تحديد هذه الأولويات الوطنية والجهود الدولية التي يمكن أن تسهم فيها بفعالية منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري.

٣٥ - وسوف يرحب الاتحاد الأوروبي بإدراك واضح لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وصفيفة نتائج هذا الإطار في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية بوصفها أداة التخطيط الاستراتيجي لتحديد أدوار ومسؤوليات مختلف وكالات الأمم المتحدة العامة على المستوى القطري، بما يدعم النهج المنسق للأمم المتحدة إزاء استراتيجية الحد من الفقر التي يوجهها البلد. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشجع تطور إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من إطار مشترك لبرمجة تقوم بها الوكالة إلى أداة مشتركة للبرمجة. وينبغي أن تصبح أداة لتعبئة الموارد. وسيرحب الاتحاد الأوروبي بأية تقييمات مشتركة لأثر مساهمة الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.وينبغي أن يدرس الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات إمكانية إنشاء مجلس تنفيذ مشترك لمناقشة المسائل المتعلقة بالأداء الإجمالي لصناديق الأموال والبرامج، وخصوصا على المستوى القطري، مثل تقارير التقييم المشترك، والتقدم الشامل مع التبسيط والتنسيق ونوعية وفعالية التقييمات القطرية المشتركة وإطارات عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٦ - ومضى قائلا إن الاعتراف بدور إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وصفيفة النتائج باعتبارهما إسهام الأمم المتحدة في الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري يستلزم وجود سلطة مختلفة للمنسق المقيم. فلكي يتسنى للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تقدم إسهاما مترابطا إلى الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر، وخصوصا إلى ''استراتيجيات الحد من الفقر''، يرى الاتحاد الأوروبي أن نظام المنسق المقيم يحتاج إلى تعزيز آخر بإعطاء الممثل المقيم مستوى أكبر من السلطة وخطوطاً أوضح من المساءلة. فأولا، ينبغي أن يكون الممثل المقيم قادرا على ضمان أن يتساير إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تماماً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. وثانيا، ينبغي أن يكون قادرا على أن يكون جميع شركاء الأمم المتحدة مؤيدين تماما للأولويات المحددة في صفيفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبالتالي ضمان وجود برنامج أكثر تنسيقا. وأخيرا ينبغي أن يناط بالممثل العام مسؤولية مراقبة النتائج المنجزة.

٣٧ - وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة هو في أفضل موقع لإدارة نظام المنسق المقيم. ففي البلدان التي لديها برامج كبيرة أو حالات معقدة فيما بعد انتهاء الصراعات. ينبغي أن يوجد تقسيم للعمل بين الممثل المقيم والمدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو ما يعطي الممثل المقيم النطاق والمدى لكي ينسق بشكل أفعل الأفرقة القطرية التابعة للأمم

المتحدة ويمكنه من التركيز على الإدارة الفعالة للبرامج المشتركة. وسيركز المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إدارة وتجميع الموارد اللازمة للبرنامج القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتوفر للمنسقين المقيمين الموارد اللازمة لأداء دورهم بكفاءة. وينبغي تلبية التكاليف الأساسية عن طريق مساهمات من الميزانية الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما هو الحال حاليا. وبغية تحسين حق التملك من أطراف آخرين في المنظومة، يمكن توخي ترتيبات مالية بما في ذلك تقاسم التكاليف بين الوكالات المشاركة في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة التنسيق القطري ذاتها. وستكون نوعية الإدارة العليا والتزامها في غاية الأهمية: ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتحسينات المدخلة في عملية اختيار المنسق المقيم لضمان اختيار أنسب الأشخاص. وسوف تتحسن كثيرا مساءلة النظام عن طريق تقييم مشترك من جميع أعضاء الفريق القطري التابع للأمم المتحدة لأداء الممثلين المقيمين.

٣٨ - وأوضح أن الأهداف الإنمائية للألفية لا يمكن تحقيقها بدون معالجة الأبعاد الجنسانية على نحو وافٍ في الأنشطة التنفيذية. ومن الأمور الأساسية أن يكون هناك خبرة فنية كافية من الجنسين في الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ولأخذ الاعتبار الجنساني في إطار الأمم المتحدة للبرمجة القائمة على النتائج.ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إلى العمل على أن يكون الاختصاصيون المعينون لموضوع الاعتبار الجنساني على المستوى القطري والإقيمي والعالمي ممن تتوفر لديهم الأقدمية والقدرة والوقت لكي يدعموا بشكل فعال الاعتبار الجنساني في الأنشطة على المستوى القطري في جميع القطاعات المطلوبة. ويطالب الاتحاد الأوروبي بجعل أفرقة المواضيع الجنسانية إلزامية في جميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وهو يدعم بقوة توصية الأمين العام بصياغة خطة عمل شاملة موقوته من أجل ادراج الاعتبار الإنساني وتمكين المرأة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدعوة في تقريره من أجل استحداث إحصاءات لتوزيع الجنسين على المستوى القطري.

٣٩ - ويعتبر الاتحاد الأوروبي أنه من الأمور الحيوية في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية لضمان التعاون المعزز بين الجهات الفاعلة المعنية بالأمن والشؤون السياسية والتنمية في الأمم المتحدة. ويلزم الأمم المتحدة أن تعد استجابة مترابطة وتعاونية وفعالة لحالات الانتقال فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة في مجموعها. وقال إن البعثة المشتركة بين الوكالات، الموجودة حاليا في بلدان مثل أفغانستان والسودان، وبعثة التقييم المشترك، ينبغي استخدامها حيثما تقتضي الظروف. وفي مرحلة الانتقال وكذلك في مرحلة الإغاثة، يعتبر بناء القدرات عنصرا هاما للحكومات الوطنية والمحلية للاضطلاع بمسؤولياتها. ومن الأهمية البالغة أن تعزز الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة تعاونها في الرابطة بين الأعمال الإنسانية والأعمال الإنمائية بغية ضمان وجود انتقال سلس على المستوى القطري. ويرحب الاتحاد الأوروبي بطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام بأن يعد خطة عمل، في الحدود الزمنية من أجل تنفيذ قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن عبر منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - ومضى قائلا إن التقدم في السنوات الأخيرة لم يكن على سويّة واحدة، فليس جميع الأطراف في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تبدو وكأنها تقبلت تماما القوة الدافعة إلى الترابط والتنسيق. والتحدي المطروح أمام الأمم المتحدة هو إعداد استجابة موحدة ومتكاملة ومنسقة من منظومة الأمم المتحدة لتلبية احتياجات البلدان النامية، استنادا إلى الميزات النسبية للشركاء في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة واعتمادا على القدرة المعيارية للأمم المتحدة بصفة عامة. ولبلوغ هذه الغاية، ينبغي أن تتطور منظومة الأمم المتحدة

بكاملها بشكل سريع نحو البرمجة المشتركة استنادا إلى الاستراتيجيات المشرتكة التي تشمل جميع عناصرها، مع الوكالات التي لديها أكبر إسهام تقدمه للأولويات الوطنية التي تؤدي الأدوار الرئيسية في الفريق القطري وفقا لقدراتها. ويعتبر وجود نظام معزز للمنسق المقيم ووجود قطري مرشَّد للأمم المتحدة في غاية الأهمية في هذا المضمار. ويتيح الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات للدول الأعضاء فرصة لضمان وجود نظام إنمائي مترابط ومنسق تابع للأمم المتحدة. كما يعتبر وجود خطة عمل شاملة وموقوته، مع أهداف يمكن مراقبتها، شرطا أساسيا لإحراز النجاح في المرحلة التالية في عملية الإصلاح.

٤١ - ويرى الاتحاد الأوروبي أن يراعى الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات أن الأهمية الحاسمة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بعملية المتابعة المنسقة والمتكاملة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. والمقرر إجراؤه في عام ٢٠٠٥. وتسلم الأهداف الإنمائية للألفية بأن التنمية هي مهمة كبيرة ومعقدة. وتعتبر عملية تقاسم المسؤولية بكل وضوح بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة أساسية لتلبية هذه الأهداف.

٤٢ - **ستانيسلافوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه من الضروري في الجولة ما قبل استعراض تنفيذ إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥ تحديد أهداف معينة يتسنى بتحقيقها لنظام الأمم المتحدة الخاص بالأنشطة التنفيذية أن يؤدي دورا متزايد الأهمية في مساعدة البلدان على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تستخدم بشكل كامل المزايا النسبية للأشنطة التنفيذية، وخصوصا من حيث احترام مبادئ التملك الوطني وطابع الشمولية والحيادية والطوعية للأنشطة التنفيذية وكذلك ضمان التركيز الجوهري على الاستقلال الإلزامي للصناديق والبرامج.

٤٣ - ومضى قائلا إن تنفيذ التوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٠١ مكن من إحراز تقدم ملموس في تحقيق الإصلاحات عن طريق تحسين التنسيق والترابط وبلوغ الدرجة القصوى للبارامترات الأساسية في عملية البرمجة. وقال إن برنامج الإصلاح صمم إلى حد كبير لكي تنفذه في المقام الأول الوكالات التابعة للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشارك أطراف مختلفة تابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي في عملية الإصلاح بسرعات مختلفة، ويرى الاتحاد الروسي أن فرصا هامة لزيادة فعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة يمكن إيجادها أساسا بمزيد من مشاركة الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية وغيرها من الهيئات في عمل منسق على المستوى القطري. وبالنسبة لأية تدابير أخرى للإصلاح ينبغي أن تضع في الاعتبار أيضا المصالح والأولويات والملامح الخاصة للأعمال التي تضطلع بها الوكالات التابعة للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من الكيانات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٤ - ومضى قائلا إن زيادة التبسيط والتنسيق في القواعد والإجراءات لا بد أن تقلل من تباين المتطلبات وتقلل من العبء الإداري والمالي على بلدان البرامج وعلى الوكالات نفسها، دون الإخلال باستقلاليتها. وقال إن عملية التنسيق والتوفيق لها حدود بسبب الخلافات بين الوكالات من حيث الولايات المسندة لها ونماذج أعمالها وهياكلها. وقد أظهرت التجربة الأخيرة أن أعمال التنسيق غالبا لا تؤدي إلى تبسيط بل تؤدي إلى زيادة تعقيد القاعد والإجراءات، ويتعين أن ينصب التركيز الآن على التبسيط. ويلزم أن يقيَّم بشكل منفصل مدى فعالية التنسيق من وجهة نظر آثاره المالية.وحتى الآن كانت هناك زيادة بدلا من نقصان في النفقات الإدارية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الروسي يؤيد المزيد من التدابير لترشيد طرائق وجود الأمم المتحدة في البلدان المتلقية

من حيث الاستخدام المتزايد للمباني والخدمات المشتركة. وهو يؤيد أيضا زيادة التحسين في نوعية التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي إعدادهما ينبغي أن تواصل الحكومة أداء الدور الرئيسي. فعملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ينبغي أن تعتمد على العمل التحليلي الذي يُضطلع به على المستوى القومي وأن يكون أقل إسرافا في الإنفاق. وأوضح أن استعمال صفيفة نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية هو تطور إيجابي.ففي البلدان ذات المستوى المنخفض من الموارد البرنامجية، لم يكن لتطبيق التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ما يبرره ولا ينبغي أن يكون شرطا أساسيا لهذه البلدان لأن تتعاون مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٦ - وأردف قائلا إن الاقتراحات الرامية إلى توسيع نطاق سلطة المنسّقين المقيمين في الإشراف على تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يستحق الدراسة الجدية والعملية. فمثل هذه الخطوة لا ينبغي أن تؤثر تأثيرا سيئا على الحكومات المتلقية في تعاونها مع فرادى الوكالات، ولا ينبغي أن توجد طبقة إضافية من البيروقراطية للاتصالات الثنائية الأطراف، مما يؤدي إلى زيادة النفقات الإدارية على المستوى القطري.

٤٧ - ومضى قائلا إن الإصلاح والتنمية فيما بعد انتهاء حالات الصراع يعتبران من المسائل الهامة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات، ويؤيد الاتحاد الروسي الدور الأساسي الذي تؤديه الأمم المتحدة في حسم المشاكل ذات الصلة. ومن الضروري تركيز البرامج والأموال على الجوانب العملية لضمان وجود استجابة منسقة وموقوتة على المستوى القطري لحالات ما بعد انتهاء الصراع. وتتمثل الأولويات فيما يلي: تقديم مجموعة مؤتلفة متوازنة من المساعدات الإنسانية والمساعدات الطويلة الأجل وفقا للاحتياجات القطرية المحددة، للاضطلاع بمهمة التنسيق التي تقوم بها الأمم المتحدة وضمان الاستعمال المرن لأدوات التنسيق التي تشمل خصائص النداءات الإنسانية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولتحسين التعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

٤٨ - **السيد ياو ونلونغ** (الصين): أعلن ترحيبه بما حدث في السنوات الثلاث الماضية حيث أن البرامج والصناديق التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أحرزت جميعها تقدما في تعبئة الموارد والإصلاحات والتنسيق على المستوى الميداني. وقد ازدادت جميع الموارد الأساسية بدرجات مختلفة، بيد أن أهداف التمويل لكل وكالة لا تزال بعيدة عن التحقيق. إضافة إلى ذلك، بقيت المشاكل في عملية التمويل مثل عدم إمكانية التنبؤ بالموارد وعدم استقرارها وزيادة الاختلال ما بين الموارد الأساسية وغير الأساسية. ولهذا تحتاج جميع الوكالات في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة جهودها لتعبئة المزيد من الموارد وخصوصا الموارد الأساسية، بغية تقديم المزيد من الدعم المالي إلى البلدان النامية في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المطلوب.

٧٩ - ونظرا لأن الجدول الزمني لتلبية الأهداف ينتهي في عام ٢٠١٥، ينبغي الإسراع بخطى الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية. فالمجتمع الدولي ينبغي أن يعزز التعاون وأن ينشئ الشراكات الإنمائية استنادا إلى الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والعون المتبادل. وينبغي أن تواصل البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها، في حين تواصل البلدان النامية تعزيز جهودها على المستوى الوطني وتوسع نطاق التعاون والتجارة فيما بينها، وأن تستوعب الاستثمار المباشر الأجنبي، وتعزز القدرة الوطنية لبناء القدرات والقضاء على الفقر من خلال التنمية الاقتصادية الوطنية. وترغب الصين في تشجيع الوكالات التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة مواردها الإنمائية ولصوغ استراتيجيات تمويل وبرامج محددة

من شأنها معاونة البلدان النامية على تلبية احتياجاتها التمويلية من أجل تحقيق الأهداف. وينبغي أيضا أن تستفيد الوكالة من استعراض الجمعية العامة لتنفيذ الأهداف في عام ٢٠٠٥ زيادة على تعبئة الإرادة السياسية للبلدان المانحة وتحويل الالتزامات إلى أفعال ملموسة.

٥٠ - واستطرد قائلاً أنه حدث تقدم ملحوظ في إصلاحات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وجرت متابعة النهج الموجه لخدمة الشعب وبذلت جهود للتركيز على المشاركة وتقليل التفاوتات واحترام التنوع. وفي محاولة التبسيط والتنسيق للقواعد والإجراءات، أثناء الاجتماعات المنتظمة المشتركة بين الوكالات، استغلت كل وكالة ميزانتها النسبية وشاركت في صياغة برامج لتجنب الازدواجية المسرفة والمنافسة على الموارد، وبالتالي تقليل الأعباء التي لا لزوم لها على البلدان ذات البرامج. وجرى أيضا تعزيز نظام المنسق المقيم. وترحب الصين بقوة الدفع التي تحققت في عملية الإصلاح. وهي تعتقد أن التنسيق الميداني الأفضل سوف ييسر إجراءات المتابعة فيما يتعلق بمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة واستجابة موحدة ومنسقة من جانب جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للطلبات ذات الأولوية من بلدان البرامج. وتأمل الصين في أن تواصل برامج وصناديق جهاز الأمم المتحدة الإنمائي جهودها في توسيع نطاق مدخلات التمويل، وتوسيع نطاق الإصلاح وتعزيز عملية التبسيط والترشيد للقواعد والإجراءات.

٥١ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال إن ورقة البحث بشأن إصلاح الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة والمقدمة إلى الأمين العام من النرويج وستة بلدان مانحة رئيسية أخرى من شهر حزيران/يونيه الماضي هي الأساس لكلمته التي يلقيها.

٥٢ - وأضاف قائلا إن المبادئ الإرشادية الواضحة ستكون أساسية لتحسين فعالية جهاز الأمم المتحدة التنفيذي. ووفقا لذلك كان ينبغي أن يشمل تقرير الأمين العام مزيدا من الأهداف المحددة والنقاط المرجعية والآجال الزمنية لغرض مراقبة التقدم. وفي حين أحرزت الأمم المتحدة تقدما في إقرار تواجد موحد وأكثر فعالية على المستوى القطري، فإن الهدف أثناء الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات والموافقة على الإجراءات لجعل الأمم المتحدة أفضل تنسيقا وأكثر فعالية. ويجب أن يضع مؤتمر القمة في عام ٢٠٠٥ الأمم المتحدة في وضع أفضل لتقديم نتائج تتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن النرويج ترحب بالمبادرة الأخيرة ''الإجراء الثاني'' الذي قدمته الأمم المتحدة لتعديل الإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان على المستوى القطري. وفيما يتعلق بتعزيز القدرات الصناعية للبلد، فإن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات ينبغي أن يصدر توصيات محددة لجعل برامج بناء القدرات أكثر فعالية.

٥٣ - ومن بين الشروط الأساسية اللازمة لوجود فعال ومنسق للأمم المتحدة على المستوى القطري هو وجود فريق قطري قوي تابع للأمم المتحدة ويرأسه منسق مقيم. وينبغي أن يبيّن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات كيف يُموّل النظام ويبين كيف يمكن تعزيز موارد وسلطة ومساءلة المنسق المقيم. وفي بعض الحالات، قد يعفى المنسقون المقيمون من دورهم كرئيس للمكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجب أن يكفل الممثلون المقيمون عملية الترابط وأن يساعدوا جميع الوكالات بما في ذلك الوكالات غير المقيمة.

٥٤ - ومضى قائلا إن الدول قد ألزمت نفسها بمقتضى توافق آراء مونتيري بزيادة حجم مساعدات المعونة الإنمائية. وقال إن هناك حاجة إلى تنسيق وإصلاح نظام المعونة بغية ضمان أن الزيادات في الإنفاق تصل إلى أكثر الناس عوزا وضرورة إطلاق الموارد من أجل الأغراض البرنامجية. وعلى

المستوى القطري، ينبغي أن تظهر الأمم المتحدة المرونة وفقا للحاجات المحلية وحسب ما تتفق عليه السلطات المحلية. وينبغي الحفاظ على تواجد ميداني قوي، ولكن من خلال هيكل متكامل. وينبغي أن يشمل خبراء في المجالات التي تضع الحكومة المحلية أولويات لها. أما الوكالات ذات العمليات المحدودة بدرجة أكبر فيمكن في كثير من الحالات تمثيلها بوكالات أخرى. وفي بعض البلدان تكون التكاليف الإدارية أعلى من الإنفاق على عمليات الحد من الفقر. ومع ذلك، فهناك خطوة إيجابية وهي الاتفاق الخاص بالتمثيل الذي أبرم مؤخراً بين اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالأمم المتحدة في حاجة إلى أن ترى أمثلة أكثر على غرار التقدم المسجل في حالات ما بعد انتهاء الصراعات، والتي تشمل إطارات عمل تحليلية مشتركة، وتشمل صناديق استئمانية متعددة المانحين، واستخدام دور الوكالة الرئيسية من أجل مهام التعاون المسندة. وينبغي أن يعمل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كوسيلة لتنسيق دورات البرامج ولضمان الاتساق مع الاستراتيجيات الوطنية، وكذلك كإطار عمل لإيجاد برمجة مشتركة وتجميع للموارد. ويمكن لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكون القوة الدافعة في الجهود المبذولة لتحقيق التبسيط والتنسيق طوال السنوات الثلاث القادمة. وإضافة إلى التبسيط الداخلي، يجب على الأمم المتحدة أن تصبح جزءا من الممارسات الجديدة الخاصة بالمعونات، والتي تعني تقديم الدعم والتكيف مع التغيرات الحاصلة في الميدان تحت قيادة البلدان الشريكة.

٥٥ - وفيما يتعلق بالإدارة الرشيدة، فإن التبسيط مطلوب أيضا، وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعطى الدورات المشتركة لمجالس الإدارة السلطة لإصدار قرارات رسمية على أساس مداولاتها والتقارير التي تتلقاها.

٥٦ - وينبغي الاضطلاع بتدابير لضمان الامتثال الكامل لسياسة إدراج الاعتبار الجنساني على جميع مستويات منظومة الأمم المتحدة.

٥٧ - واختتم قائلا إن النرويج لا تزال مؤيدا قويا للأمم المتحدة، وهذه حقيقة تفهم من كونها خامسة الجهات المتبرعة إلى الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة بالأرقام المطلقة. وهي ترى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا رئيسيا في الأنشطة التنفيذية في السنوات القادمة وهي لذلك تشعر بالقلق إزاء الاتجاه صوب تهميش المنظمة. ويمكن للإصلاحات الملموسة أن تعالج الحالة، وأعرب عن أمله في أن يؤدي الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات إلى زيادة الوعي بالحاجة العاجلة إلى اتخاذ إجراء.

٥٨ - **السيد كارانجا** (كينيا): قال إن قيم وخصائص جهاز الأمم المتحدة الإنمائي-استنادا إلى مبادئ الشمولية العالمية والتعاون المتعدد الأطراف والحيادية والمرونة-قد جعلت الأمم المتحدة طرفا محايدا وموثوقا به مع البلدان النامية، كما أن الدعم الإنمائي المقدم من الأمم المتحدة في شكل منح قد جعل البلدان النامية ترى الأمم المتحدة في صورة إيجابية. وهذه المبادئ والقيم ينبغي الحفاظ عليها بزيادة نوعية وكمية الموارد الأساسية المتاحة للمنظومة، وينبغي تنسيق المعونة الإنمائية مع أولويات البلدان المتلقية.

٥٩ - ومما يؤسف له أن تمويل التعاون الإنمائي المقدم من الأمم المتحدة لا يزال منخفضا ويتوقف على قاعدة صغيرة من الجهات المانحة. زيادة على ذلك، فإن تقرير الأمين العام A/59/85، الفقرة ٣٧) تذكر أن غالبية الوكالات المتخصصة تعتمد على أموال التبرعات، ومعظمها مخصص الأغراض ويعكس أفضليات الجهات المانحة بدلا من الأولويات الوطنية. ولهذا من الأساسي إعادة النظر في طرائق التمويل للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية. وقال إن التمويل الطوعي

السنوي الحالي أثبت أنه غير مستقر ولا يمكن التنبؤ به وهو يعجز عن إدراج احتياجات التخطيط الإنمائي الطويل الأجل. ومن ثم من الضروري وجود آلية تمويل متعددة السنوات للمنظومة، ويجب التأكيد على أهمية الموارد الأساسية. وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات قد بقى بعد زوال فائدته وينبغي الاستعاضة عنه أو إصلاحه بشكل جوهري. ويأمل وفده في أن تعالَج المسألة أثناء الدورة الحالية.

٦٠ - ومضى قائلا إن كينيا تشيد بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتحسين الترابط والتنسيق. وتعتبر المبادرات الإيجابية في هذا الصدد هي أدوات البرمجة التي تعتمدها المنظومة، مثل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك جهود جماعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التنسيق. ولتجنب الازدواجية والفاقد، يلزم إيجاد تنسيق وتعاون أفضل في المقر وفي الميدان.

٦١ - وطالب بإعادة النظر في الهيكل الميداني لمنظومة الأمم المتحدة لضمان أن تكون للموارد البشرية أفعل الأثر على المستوى الوطني. ومما يؤسف له أن معظم وكالات الأمم المتحدة ليس لها مكاتب قطرية، وهو ما يعني أنها لا يمكنها المشاركة بشكل فعال في آليات التنسيق الوطنية. وينبغي إعادة تخصيص الموارد البشرية داخل المنظومة لضمان الاستخدام الأمثل والحد من الازدواجية والفاقد. وينبغي أن تتسم بالانسجام عملية التقييم القطري المشترك/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مع الأولويات الوطنية والإقليمية ومع إطارات العمل الإنمائية والمبادرات لضمان المشاركة الفعالة والسيطرة من جانب الحكومات المتلقية. وينبغي تعزيز مشاركة جميع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية واللجان الإقليمية وينبغي أيضا تعزيز القدرة الوطنية والخبرات الفنية لضمان فعالية الحكومات الوطنية. وترحب كينيا بالإصلاحات الأخيرة التي تهدف إلى التبسيط والتنسيق، وهي إذا ما جرت متابعتها بفعالية يمكن أن تسفر عن الترشيد وهذا بدوره يمكن أن يقلل التكاليف. وأعرب عن تقدير وفده لاختيار كينيا كواحد من البلدان الرائدة لعملية التبسيط والتنسيق.

٦٢ - وشكر منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية على استجابتها الفورية أثناء المجاعة الشديدة الحالية في كينيا. وفي الوقت نفسه، أكد على الصلة الهامة بين الإغاثة والتنمية واقترح أن تنطوي المساعدة على برنامج إنمائي مدمج طويل الأجل واستراتيجيات تهدف إلى منع هذه الأزمات وتعزيز التنمية المستدامة.

٦٣ - **السيد أحمد شودري** (بنغلاديش): قال إن الاستعراض الحالي للسياسات يتيح فرصة لتقييم الأنشطة الشاملة لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. ومما يؤسف له أن الاتجاهات الحالية في التمويل، رغم أن دور منظومة الأمم المتحدة هو تعزيز القدرة الوطنية على معاونة البلدان على تحقيق التنمية المستدامة، تهدد بتقويض دور الأمم المتحدة في مجال التنمية، حيث تجعل من الصعب على البلدان النامية الوفاء بالتزاماتها بموجب إعلان الألفية. ولهذا، تستحق الاقتراحات المتعلقة بالآليات المالية الجديدة والابتكارية الدراسة الجدية.

٦٤ - ومضى قائلا إن جهود التنسيق والتوفيق ينبغي أن تشمل آليات لتوجيه الموارد للتنمية القطرية من خلال وكالة وحيدة، وهذا ما يكون فعالا بالقياس إلى التكلفة على أرض الواقع. وقال إن البرمجة المشتركة على المستوى الميداني لها إمكانيات كبيرة لتقديم المساعدات وصوغ نهج إنمائي شامل. فالمراقبة والتقييم الصحيحين في أنشطة الأمم المتحدة من شأنهما تعزيز فعالياتها. وينبغي أن يكون لنظام المنسق المقيم مكتب قطري قوي واستراتيجية إنمائية واحدة ذات أهداف وخصائص مشتركة وهو الشيء المفقود حاليا. وقال إن المنافسة غير الضرورية على الموارد الخارجة عن الميزانية تحبط

التعاون المشترك بين الوكالات. وفيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي إيجاد روابط واضحة بينها وبين الأولويات الوطنية. وقال إن تحسين أوجه التآذر على المستوى الوطني يمكن، على سبيل المثال، أن يعاون على مواجهة التحديات الجديدة والمتنامية والخاصة بالفقر والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٦٥ - **السيد أنوارول شودري** (وكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية): قال إن الوجود الميداني للأمم المتحدة وولاياتها المعنية هي المفتاح لتنفيذ برامج عمل بروكسل وبربادوس وألماتي.

٦٦ - وأضاف قائلا إن تنفيذ توصيات الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات سوف يقطع شوطا بعيدا في المساعدة بدرجة كبيرة على الوفاء بالولايات والمسؤوليات التي يضطلع بها مكتبه. ووفقا للولاية المسندة إلى مكتبه فإنه قد اتخذ بالفعل خطوات للعمل بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات لتبسيط برنامج عمل بروكسل إلى مجالات خاصة بالأنشطة. وحتى الآن، قاسم ١٩ كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى بتبسيط برنامج بروكسل في برامج أعمالها الخاصة. وقال إن مكتبه يضطلع أيضا بمشاورات وثيقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والهيئات الإقليمية والمتعددة الأطراف المختصة في سبيل دعم تنفيذ البرنامج.

٦٧ - ومضى قائلا إن مكتبه يتعاون بشكل وثيق مع وفود أقل البلدان نموا في نيويورك بغية تشجيع إنشاء آليات وطنية وجهات تنسيق وطنية في هذه البلدان لتعزيز تملكها وقدرتها على التنفيذ القطري لبرنامج بروكسل. وفي الوقت الحالي فإن عدد جهات التنسيق قد ازداد من ٩ إلى ٤٥ وازدادت المنتديات الوطنية من ٩ إلى ١٨ بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ٢٠٠٣. ومع الاضطلاع بمهام المكتب، فإنه وجد أنه توجد حاجة كبيرة لتحسين التعاون والتفهم على المستوى الوطني. ومن بين الأنشطة الأخرى، قام مكتبه بتنظيم ''حلقة عمل لجهات التنسيق الوطنية بشأن تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا'' في أيار/مايو ٢٠٠٤ في نيويورك.

٦٨ - وفيما يتعلق بالحاجة الملحة لإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لصالح أقل البلدان نموا، قال إن النجاح في هذا المجال يتوقف على برامج بروكسل وبربادوس وألماتي، ذلك لأنها تتناول التدابير الخاصة الضرورية بالتغلب على العقبات التي تصادفها هذه البلدان. ويؤكد مكتبه أنه من الضروري لبرامج أقل البلدان نموا أن تستنبط تدابير خاصة في خططها الإنمائية الوطنية من أجل الوفاء بالالتزامات السبعة التي تضمنها برنامج عمل بروكسل. وكل التزام من هذه الالتزامات يجب التقيد به في البرنامج الإنمائي الوطني وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفي التقييم القطري المشترك وفي استراتيجية مكافحة الفقر، حسب الاقتضاء. واختتم قائلا إن نظام المنسق المقيم التابع للأمم المتحدة يحتاج إلى آلية مدمجة لمراقبة التقدم أو افتقاده بشأن هذه الالتزامات. وهذا سوف يزود مكاتب المقر بالمنظور اللازم على المستوى الوطني فيما يتعلق بجهوده الخاصة بالتوعية والتنسيق لتعبئة الدعم الدولي نيابة عن أقل البلدان نموا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.